

الشفافية

Al-Shafafiya



تصدر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد - العدد (11) - كانون الثاني 2014

الإفتاحية

استرداد الأموال المنهوبة

تشكل اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد¹ إطاراً قانونياً عالمياً كرس لأول مرة في الفصل الخامس من الاتفاقية في المادة

(51) منها مبدأ استرداد الأموال المنهوبة ، ولقد تولت المواد التالية على هذه المادة من (52) إلى (59) تنظيم كيفية تحقق هذا المبدأ سواء عن طريق منع وكشف العائدات المتأتية من الجريمة المادة (52) ، الاسترداد المباشر للممتلكات وتدبيره المادة (53)، آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة المادتان (54) و(55) ، ارجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57) .



وبذلك فقد وضعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فلسفة جديدة على صعيد استرداد الأموال المنهوبة، إذ جعلت من هذا الاسترداد مبدأ أساسياً في الاتفاقية، كما رسمت الاتفاقية الآليات

والوسائل التي تمكن من تحقيق هذا الاسترداد... وعلى الرغم من الطابع العالمي لهذه الاتفاقية والذي يترجمه أن 167 دولة تعد أطرافاً فيها ، فإن التطبيق العملي لها لم يؤد للأسف الشديد إلى النجاح المنشود في استرداد الأموال المنهوبة.

ولعل احد الأسباب الرئيسة التي حالت دون بلوغ هذه الاتفاقية إلى تحقيق هدفها السامي في استرداد الأموال المنهوبة، إحالة هذه الاتفاقية على نحو كامل إلى القانون الداخلي للدول الأطراف وذلك احتراماً لسيادة الدول الأطراف فيها.



وبينما حققت الاتفاقية ما يمكن وصفه بعولمة القواعد القانونية التي تهدف إلى منع الفساد ومكافحته وتوقيع الجزاء على حدوثه وحرمان الفاسدين من التمتع بثماره، فإن الاتفاقية وقفت عند هذا الحد ولم تذهب إلى أبعد من ذلك عن طريق عولمة ومأسسة (Internationalisation-Institutionalisation) الجهات القضائية التي تتولى إنفاذ القواعد القانونية التي تبنتها الاتفاقية... ولعله قد يكون من المناسب في هذه اللحظة التاريخية التي يحظى فيها موضوع استرداد الأموال المنهوبة باهتمام غير مسبوق، اقتراح العهدة إلى جهة قضائية دولية تنتظر بطلبات استرداد الأموال المنهوبة وإنفاذ القواعد القانونية المنصوص عليها في الاتفاقية.

¹ هذه الإتفاقية أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 31 تشرين الأول 2003 في قرار اتخذته الجمعية في الدورة الثامنة والخمسون /البند 108 من جدول الأعمال الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والتي قد أصبحت نافذة المفعول في 14 كانون الأول 2005 .

أخبار عامة

النزاهة السعودية تكشف عن 306 قضايا فساد في 400 مشروع

كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في السعودية "نزاهة" عن تجاوزات ومخالفات بعد وقفها على أكثر من 400 مشروع قامت "نزاهة" بالتحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقودها واشتمل ما تم الكشف عنه عن 306 قضايا فساد وإهمال وتلاعب خلال العقود.

وأوضح تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" للعام المالي 1433 - 1434 هـ نشرته صحيفة الرياض، عن كشف 306 قضايا بعد الوقوف على عقود أكثر من 400 مشروع، تم إحالة 30 قضية منها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، كما تمت إحالة 64 قضية لوزير الصحة، و59 قضية لوزير الشؤون البلدية والقروية وأمناء المناطق، و 58 قضية لوزير التربية والتعليم، و 30 قضية لوزير المياه والكهرباء والجهات التابعة للوزارة. كما تم إحالة 23 قضية لوزير النقل، و 12 قضية لوزير الداخلية والجهات التابعة للوزارة، و6 قضايا لوزير التعليم العالي ومديري الجامعات، ومثلها لوزير المالية والجهات التابعة للوزارة، كما تم إحالة 4 قضايا لوزير الشؤون الإسلامية، ومثلها لوزير العمل والجهات التابعة للوزارة، في حين تم إحالة قضية واحدة لكل من وزير الزراعة ووزير الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى 8 قضايا تم إحالتها إلى جهات أخرى.

وبين التقرير أن "نزاهة" تابعت مع جميع الجهات الحكومية والقطاعات التابعة لها، تنفيذ ما جاء في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومنها توضيح إجراءات عقود المشتريات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات المساهمة، وإعطاء الجمهور والمؤسسات المدنية ووسائل الإعلام حق الاطلاع عليها ونقدها، وكفالة حرية تداول المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة الجمهور ووسائل الإعلام. وأكدت "نزاهة" على 39 جهة حكومية بضرورة تقليص الإجراءات وتسهيلها، والتوعية بها ووضعها في أماكن بارزة، حتى لا يؤدي ذلك إلى الاستثناءات غير النظامية، كما تابعت الهيئة مع وزارة المالية ضمان وضوح التعليمات الخاصة بالرسوم والمستحقات والغرامات وتسديدها، وإيجاد السبل الوقائية الكفيلة بسد الثغرات التي تؤدي إلى ولوج الفساد إليها، بما في ذلك التسديد عن طريق البنوك وفق ضوابط مدروسة.



قضية فساد تطيح بمسؤولين حكوميين في عُمان

قالت شركة جلفار للهندسة والمقاولات في سلطنة عُمان إن مجلس إدارتها سيعقد اجتماعاً لضمان أن عملياتها لم تتأثر بالحكم الصادر أمس ضد موظفين اثنين لديها. وحكمت أمس محكمة عُمانية على مدير عام جلفار بالسجن لمدة سنتين وغرامة بقيمة 600 ألف ريال، أي ما يعادل 1.56 مليون دولار، كما حكمت على مدير تطوير الأعمال السابق السجن لسنتين وغرامة بقيمة 200 ألف ريال، بحسب وكالة رويترز. كما طال الحكم مسؤولاً في وزارة المالية الذي يشغل أيضاً منصب رئيس لجنة العطاءات في شركة تنمية نفط عُمان المملوكة للدولة. ويعدّ هذا الحكم الأول في سلسلة محاكمات تضم أكثر من 20 مسؤولاً حكومياً ومديرين تنفيذيين في شركات خاصة في قطاع النفط وقطاعات



مرتبطة بتهمة تقديم أو قبول رشاوى مقابل عقود معظمها في مشاريع البنية التحتية.

فساد الدول النامية يكلف ترليون دولار بعام

قالت منظمة النزاهة المالية العالمية في تقرير لها إن الدول النامية خسرت حوالي ترليون دولار بسبب الاحتيال والفساد والصفقات التجارية المشبوهة في 2011. ويتجاوز هذا الرقم حجم المساعدات الأجنبية التي تلقتها الدول النامية على مدار العام نفسه، رغم أن التقرير يغطي عقداً من الزمن، يمتد من عام 2002 حتى عام 2011. وقالت المنظمة التي مقرها واشنطن إن الأموال غير المشروعة التي غادرت 150 دولة نامية بلغت 946.7 مليار دولار في 2011 بارتفاع 13.7 بالمائة عن العام السابق، وهو أكبر مبلغ منذ عشر سنوات. ويعني هذا أنه مقابل كل دولار من مساعدات التنمية الأجنبية التي تذهب للدول النامية تضيع عشرة دولارات عبر تدفقات الأموال القذرة.

وقال مدير المنظمة ريموند بيكر: "مع تعثر الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية يزدهر عالم الجريمة السري ويحرم الدول النامية من مزيد من الأموال كل عام". واستحوذت هذه القضية على اهتمام زعماء مجموعة العشرين الذين يسعون لإصلاح اقتصاداتهم بعد أزمة الركود في 2008-2009 ويواجهون فجوة متزايدة بين الأغنياء والفقراء،



ويكافحون للتهرب الضريبي والشركات التي تستخدم في غسل الأموال وإخفاء الثروات غير المشروعة. وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أسرع زيادة في الأموال القذرة التي تدرها الصفقات غير المشروعة والجريمة والفساد. وارتفعت التدفقات غير المشروعة من دول المنطقة 31.5 بالمائة بين 2002 و 2011، وهو العقد الذي أسهم في تفجر انتفاضات الربيع العربي. وجاءت في المرتبة الثانية منطقة إفريقيا جنوبي الصحراء بزيادة 20.2 بالمائة على مدى السنوات العشر المنتهية في 2011، وهي أحدث فترة تتوفر بياناتها. وأشار التقرير إلى أن آسيا خسرت أكبر حجم من الأموال وبلغت نسبتها 40 بالمائة من 5.9 ترليون دولار من التدفقات المالية غير المشروعة من دول العالم النامي في فترة العشر سنوات وخسرت الصين 1.08 ترليون دولار لتتحمل نصيب الأسد من الخسائر.

رئيس البنك الدولي: الفساد العدو الأول بالعالم النامي

اتخذ البنك الدولي موقفا جريئا من مكافحة الفساد، حيث قال رئيس البنك جيم يونج كيم: إن الفساد على المستويين العام والخاص هو محنة الدول النامية. وقالت المؤسسة المالية الدولية - التي تحاشت لفترة طويلة التصدي للفساد لأنها تريد الابتعاد عن عالم السياسة - انها تخطط لاستئجار المزيد من الخبراء في المسائل المتعلقة بسيادة القانون والحوكمة. وقال كيم: ان الفساد يجب ان يكون في صميم عمل البنك الدولي. و اضاف قائلا اثناء حلقة نقاشية: «كل دولار يضعه مسؤول فاسد أو شخص فاسد بقطاع الاعمال في جيبه هو دولار سرق من امرأة حامل تحتاج الى رعاية صحية». «وتابع كيم «في العالم النامي الفساد هو العدو رقم 1 للشعب». ويظهر هذا الاعلان مدى التغيير في البنك الدولي منذ عقد التسعينيات عندما كان الفساد من المحظورات في مؤسسة تضم في عضويتها 188 دولة. وكان رئيس البنك الدولي السابق جيم وولفسون - الذي شارك



في الحلقة النقاشية- قد دفع المسألة الى بؤرة الضوء في كلمة له في 1996 وصف فيها الفساد بأنه «سرطان» «يتعين على الدول ان تتصدى له - على الرغم من تحذيرات لتفادي هذا الموضوع». وقال وزير المالية الفلبيني سيزار بوريسما: ان الدول بحاجة الى تحسين سبل رصد تحركات الاموال من اجل محاربة الفساد. و اضاف قائلا: «محاربة الفساد شعار شائع جدا، المشكلة في التنفيذ». «ادارة الحوكمة الجديدة بالبنك الدولي هي احدى 14 إدارة مختصة بالمجالات التقنية أنشأها كيم في اكتوبر لتمكين البنك من تقديم مشورة تقنية أفضل للدول، ومن بين المجالات الأخرى الزراعة والمياه والتجارة والتعليم

"إكليستون" يمثل أمام القضاء الألماني في قضية رشوة

وافقت محكمة ميونخ الإقليمية، الخميس، على نظر دعوى الرشوة المرفوعة ضد البريطاني بيرني إكليستون، مالك الحقوق التجارية لبطولة العالم للفورمولا 1، والتي تتهمه بدفع 44 مليون دولار إلى مسؤول سابق في البنك العام البافاري «بايرن إل بي». وترى النيابة أن إكليستون، رشى المصرفي الألماني جير هارد جريبكوفسكي، خلال عملية بيع الحصة التي كان يملكها البنك، في بطولة العالم للفورمولا 1، والتي عمل فيها المصرفي بشكل وثيق مع «إكليستون». «ووصل «إكليستون»، على عمولة من البنك قيمتها 66 مليون يورو، عاد منها 44 مليوناً للمصرفي المذكور كي يقوم البنك ببيع حصته إلى شركة «سي في سي». «وسيكون عامل الحسم في القضية إثبات أن «إكليستون» كان على علم بأن «جريبكوفسكي» كان موظفاً في بنك عام، ومن ثم لا يجوز له الحصول على عمولات. وأدين جريبكوفسكي، بالسجن ثمانية أعوام، وفي الحكم ذكر القاضي، بيتر نول، إن إكليستون قاد موظف البنك إلى الجريمة. ورفض إكليستون، مراراً الاتهامات وأكد أنه لم يقم بأي شيء ضد القانون. ومن المقرر أن يتم بدء النظر في القضية خلال إبريل المقبل.



الاميرة كريستينا .. متهمه بالتهرب الضريبي



مدريد-كونا- أعلن القضاء الإسباني امس استدعاءه الابنة الصغرى للملك الإسباني الاميرة كريستينا للمثول امامه بتهمة التهرب الضريبي وغسل الاموال في تطور جديد بقضية الفساد المفتوحة ضد زوجها انياكي اوردانغارين المعروفة باسم (نوس). وقال التلفزيون الإسباني الرسمي ان القاضي المسؤول عن التحقيق خوسيه كاسترو استدعى الاميرة كريستينا للمثول امام المحكمة في مدينة (لا بالما) الاسبانية في الثامن من مارس المقبل. وتعد تلك المرة الثانية التي يتم فيها استدعاء الاميرة كريستينا للمثول امام المحكمة حيث كان القاضي كاسترو استدعاها للمرة الاولى في ابريل من العام الماضي ليتم الغاء ذلك القرار بعد دراسة طلب الاستئناف الذي قدمته النيابة العامة مدعية غياب الادلة الكافية لدعم الاتهام.

الصين.. 27 ألف قضية فساد في 2013

أجرت السلطات الصينية تحقيقات مع 37 ألف مسؤول رسمي، يشتبه بتورطهم في نحو 27 ألف قضية فساد بين يناير ونوفمبر 2013، حسبما أفادت وسائل إعلام محلية رسمية الأحد. وأوضحت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) أنه من أصل 27236 ملفا مفتوحا، تسبب 12824 منها بـ"خسائر للشعب" بنحو 5.51 مليارات يوان (670 مليون يورو)، مستندة إلى بيان من النيابة الشعبية العليا. وأعلن كبير المدعين كاوجيانمينغ السنة الماضية في تقرير أمام البرلمان، أن نحو 200 ألف مشتبه فيهم (ليسوا فقط مسؤولين رسميين) خضعوا للتحقيق في شبهات فساد، من يناير إلى أغسطس 2013. وفي المجموع حكم على 148 ألفا و 931 شخصا. ووعدت القيادة الجديدة للحزب الشيوعي بأن تتصدى "بلا رحمة" للفساد الذي ينخر هذا الحزب الحاكم في الصين، وأطلقت حملة تظال الفئة الحاكمة. لكن هذه العملية تجري وسط غموض كبير، وتقوم على صراع بين تيارات أكثر من استنادها إلى اعتبارات أخلاقية



وفق المحللين.

"رولز رويس" تواجه تحقيقاً حول قضايا فساد ورشوة



تواجه شركة رولز رويس البريطانية للصناعات الجوية تحقيقاً رسمياً في شأن قضايا فساد ورشوة، في أسواقها الخارجية.

وقالت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) اليوم (الإثنين) إن مكتب جرائم الاحتيال الخطيرة الرسمي طلب من الشركة تزويده بمعلومات حول دفع رشوى في الصين وإندونيسيا خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) 2012.

وأضافت أن بعض مزاعم الفساد والرشوة تعود إلى أكثر من 10 أعوام وتطال وسطاء «رولز رويس» من الشركات المحلية التي تتعامل مع مبيعاتها، وتقوم

بتوزيعها وإصلاحها وصيانتها في البلدان التي لا تملك فيها الشركة العدد الكافي من الموظفين. ونسبت «بي بي سي» إلى متحدت باسم شركة رولز رويس التي توظف أكثر من 40 ألف شخص في 50 بلداً حول العالم، قوله: «تم إبلاغنا من قبل مكتب جرائم الاحتيال الخطيرة بأنه بدأ الآن تحقيقاً رسمياً حول قضايا فساد ورشوة.» وكانت شركة صناعة الأسلحة البريطانية العملاقة (بي أي إي سيستمز) دفعت عام 2010 غرامات جنائية بلغت 286 مليون جنيه إسترليني، بعد اتهامها بتعمد التضليل في شأن دفع أموال للفوز بعقود تسليح.

"ألكوا" تدفع 384 مليون دولار لأميركا لتسوية قضية "فساد ألبا - ألكوا"



قالت وكالة «رويترز» في تقرير لها، أمس الخميس (9 يناير/ كانون الثاني) 2014، إن شركة ألكوا الأميركية لصناعة الألمنيوم وافقت على دفع 384 مليون دولار إلى وزارة العدل الأميركية لتسوية الشق الجنائي المتعلق باتهامات من لجنة الأوراق المالية والبورصات الأميركية ووزارة العدل الأميركية بأن «فروعاً لها قدمت رشا إلى مسؤولين بحكومات أجنبية.» «وبحسب وكالة «رويترز»، فإن لجنة الأوراق المالية والبورصات قالت إن فروعاً لـ

«ألكوا» قامت «بشكل متكرر برشوة مسؤولين في البحرين للاحتفاظ بالحق في تقديم إمدادات لمصنع للألمنيوم تشغله الحكومة». وقالت «ألكوا» في السابق إنها تجري محادثات تسوية مع السلطات (الأميركية). (وتم التوصل إلى التسوية الحالية (للدعوى الجنائية) بين وزارة العدل الأميركية و «ألكوا وورلد ألومينا إل.إل.سي» وهي جزء من مشروع مشترك مع «ألومينا ليمتد الأسترالية»، إذ تملك ألكوا 60 في المئة من المشروع المشترك. وستدفع ألكوا مبلغ التسوية (للسلطات الأميركية) على أقساط على مدى أربع سنوات. وتم توجيه الاتهام إلى الشركة ومشروعها المشترك بموجب قانون الممارسات الخارجية الفاسدة.

ندوة : "إصلاح صناعة الإنشاءات في الأقطار العربية"

"إصلاح صناعة الإنشاءات في الأقطار العربية" هو عنوان الندوة السنوية التي عقدتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يوم 6 و 7 حزيران /يونيو 2013 في بيروت بحضور رئيس مجلس الإدارة والأمراء الدكتور بهيج طيارة والتي شارك فيها عدد من المفكرين والباحثين و المهندسين والخبراء الإقتصاديين والناشطين المهتمين بالشأن العام ممن يمثلون مختلف الإتجاهات السياسية الإقتصادية و الفكرية والثقافية المهتمة بقضايا التنمية والحكم الرشيد ومكافحة الفساد في الأقطار العربية. وقد ارادت المنظمة من هذه الندوة تقييم مدى مساهمة قطاع الإنشاءات وما يرتبط به من بناء وتشبيد في دعم المسيرة الإصلاحية الشاملة في الأقطار العربية وتحديد المعوقات التي تحول دون فاعليته كمدخل لبلورة إستراتيجية داعمة للتوجه ا



إصلاحية في بلداننا. وقد تطرقت الندوة بعمق واستفاضة في بحث ما يعوق قطاع الإنشاءات في الأقطار العربية لناحية مشكلة توفر (أو عدم توفر) النزاهة والشفافية فيه وما يرتبط بهما من فساد على مختلف أشكاله: الفساد المتعلق بالرشوة، وغياب المنافسة الحرة، واستغلال النفوذ، والتجاوز على القوانين والقواعد المنظمة للبناء ولسياسات الدولة في التنظيم المدني والريفي وسياسة الإسكان وقواعد ممارسة المهن الهندسية.

كما جرى البحث في موضوع العمالة الوافدة والمرتبطة جذرياً بنشاط هذا القطاع في بلداننا وطرق الحد منها وبشكل خاص بما يؤدي إلى اختزال هجرة الكفاءات العربية المؤهلة فنياً وتقنياً في هذا المجال.

تجدر الإشارة بأن المنظمة العربية لمكافحة الفساد تأمل أن تشكل هذه الندوة، التي سيصدر عنها كتابا يضم بين دفتيه الأوراق البحثية التي قدمتها وما تبعها من مناقشات قيمة سواء لناحية الشمولية والمراجعة العلمية والمنهجية وال نقدية لواقع قطاع الإنشاءات ودوره الاساسي في عملية التنمية المستدامة فيالأقطار العربية، مرجعا بحثيا لجميع الباحثين و المهتمين والمعنيين بقضايا مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في قطاع الإنشاءات لتصويب مساره وتنقيته منالشوائب وتمكينه من تجاوز العوائق والصعوبات التي تعترضه وذلك على النحو الذي يصوب مسار هذا القطاع بالإتجاه الذي يحقق الإصلاح والتنمية والإزدهار لمجتمعاتنا العربية.



حلقة نقاشية عن دور العمل النقابي في لبنان

افتتحت " المنظمة العربية لمكافحة الفساد" والمجلس اللبناني للتحقق في التجمع" صباح يوم الخميس في 24 تشرين الأول 2013، الحلقة النقاشية حول "دور النقابات في اصلاح سياسات ونظم العمل النقابي في لبنان"، في فندق " كراون بلازا" حضرها حشد كبير من المهتمين.



بعد الكلمة الترحيبية لأمين عام المنظمة الدكتور عامر خياط، ألقى رئيس مجلسي الامناء والادارة في المنظمة الوزير السابق الدكتور بهيج طيارة كلمة الإفتتاح، فقال: أن «العمل النقابي في لبنان يحتاج أساساً إلى التزام لبنان للاتفاقيات الدولية للاحية ممارسة العمل النقابي وحرية من جهة، وتطوير قوانين العمل من جهة أخرى لتكون خاضعة للقوانين الدولية بالكامل»، موضحاً أن «ما يحصل منذ سنوات هو تعارض القوانين اللبنانية التي لم يتم تعديلها مع القوانين

الدولية، برغم أن الاتفاقيات الدولية تفترض على كل بلد تقديم تقارير سنوية بإتجازاته في المجال النقابي». وأشار إلى أنه «إذا لم تعدل القوانين، يمكن للفرد أن يلجأ إلى المحاكم، ولا بد أن تتصفه تبعاً للاتفاقيات الدولية التي تشكل أولوية بالنسبة للقوانين الأخرى»، مطالباً «الدولة بالالتزام بالقانون الدولي للاحية حرية العمل النقابي وحرية تأسيس نقابات، وتنظيم أمورها النقابية واتخاذ القرارات الداخلية بما تراه مناسباً». وأوضح طيارة في الندوة أن «المؤسستين الداعيتين للندوة تلقتان عند أهداف مشتركة منها: مكافحة الفساد في شتى المجالات، وترشيد الحكم، وإقرار الحق في التجمع والتعبير عن الرأي، وتشكيل الجمعيات والنقابات». وأضاف: «بالنظر إلى أن لبنان قد انتسب إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والى اتفاقية الحرية النقابية والميثاق العربي للعمل، فضلاً عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقد أدرج التزامه بمواثيق الأمم المتحدة في مقدمة الدستور، كان من الطبيعي فتح باب النقاش الهادئ حول موضوع العمل النقابي بين أصحاب الخبرة والاختصاص.»

الحلقة النقاشية: "الانتخابات البرلمانية في لبنان - مدخل للإصلاح"



"الانتخابات البرلمانية في لبنان - مدخل للإصلاح" عنوان و محور الحلقة النقاشية التي نظمتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع المجلس اللبناني للتحقق بالتجمع في فندق كراون بلازا يوم الخميس في 11 نيسان 2013، والتي ادارها معالي الدكتور بهيج طيارة وشارك فيها المتكلمون الرئيسيون النائب الدكتور غسان مخيبر و الأستاذ سجعان القزبي نائب رئيس حزب الكتائب و الدكتور أدونيس العكرا رئيس لجنة التربية في التيار الوطني الحر و استاذ الفلسفة في الجامعة و السيد عبد الحليم فضل الله رئيس مركز الدراسات والتوثيق في حزب الله و الأستاذ زافر ناصر أمين السر العام في الحزب التقدمي الاشتراكي.

مثل معالي وزير الداخلية القاضي كارل عيراني كما حضر النائب الدكتور وليد خوري و الوزراء السابقين صائب جارودي وبشارة مرهج وعصام نعمان و عدد من المفكرين والناشطين والإعلاميين والسياسيين المهتمين بشؤون الانتخابات والقضايا العامة ممن يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأكاديمية في لبنان إضافة إلى عدد من خبراء المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية.

مشاركات المنظمة في المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية للعام 2013

ضمن إطار تعزيز المنظمة العربية لمكافحة الفساد لحضورها الفاعل كان لها مساهمات متميزة في عدد كبير من المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية في العام 2013 مما أدى الى اعتبار وجودها من معالم النشاط الإقليمي في حقل مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة:

- ورشة عمل أقامتها الشفافية الدولية (Transparency International) بعنوان :
" The Role of Anti-corruption Agencies in the MENA Region"
بتاريخ 31 تشرين الأول أكتوبر 2013 بالبحر الميت -الأردن.
وتم الطلب من المنظمة بإدارة الحلقة المتعلقة بوضع استراتيجيات مكافحة الفساد في المنطقة.
- وبمناسبة اليوم العالمي للفساد في 9 كانون الأول/ديسمبر 2013 كانت المنظمة بصدد عقد ورشة عمل لبحث وتقييم وضع الأقطار العربية ، وعلى وجه التحديد لبنان، من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد (2003)، عندما تبين أن لجنة الإدارة والعدل في البرلمان اللبناني بصدد عقد ورشة عمل في 2013/12/05 لنفس الغرض ، حيث تم دعوة المنظمة للمساهمة. فتم صرف النظر عن هذا النشاط في الوقت الحاضر تقاديا لتضارب الهدف.
- ورشة عمل حول " الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي" . أقامتها المنظمة العربية للديمقراطية و(NHRC) في الدوحة يومي 29 – 30 أيار 2010.
- ورشة عمل إقليمية بعنوان " النزاهة في العلاقة بين القطاعين الخاص والعام"
التي عقدت في مدينة الدار البيضاء، المملكة المغربية بتاريخ 24-25 سبتمبر/أيلول 2013. بدعوة من المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ندوة "الثورات في المنطقة العربية وحق تداول المعلومات : تأثير ذلك على مكافحة الفساد" بتاريخ 29 آب / أغسطس 2013 في بيروت ، بدعوة من منتدى البدائل العربي للدراسات.
- إطلاق ومناقشة التقرير الذي أطلقه "المركز الدولي للعدالة الانتقالية" ضمن إطار تعزيز ثقافة المساءلة والمحاسبة، وبالتعاون مع جامعة القديس يوسف و"مركز الدراسات للعالم العربي المعاصر" بعنوان " ارث لبنان من العنف السياسي: مسح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي ما بين عامي 1975 و 2008" ، وذلك يوم الخميس في 12 أيلول 2013 في حرم كلية العلوم الإنسانية في جامعة القديس يوسف.
- ورشة عمل إقليمية "الإطلاق الافتراضي للدليل الإقليمي لحوكمة منظمات المجتمع المدني" (بيروت في 27 أيلول 2013)، بدعوة من المركز الدولي لقوانين المجتمع المدني (ICNL).
- مداخلة إعلامية إذاعية لمسؤول الإعلام والباحث الأقدم في المنظمة الأستاذ هشام يحيى مع راديو مؤسسة قطر Radio Qatar Foundation مع المذيع الأستاذ عثمان الشريف حول موضوع " استرداد الأموال المنهوبة"
وذلك يوم الإثنين الواقع في 2 / 12 / 2013.
- حلقة إعلامية إذاعية للأمين العام للمنظمة الدكتور عامر خياط على راديو لبنان الحر في مناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد وذلك يوم الخميس الواقع في 12 كانون الأول 2013.

الشفافية

Al-Shafafiya



إشراف : الدكتور عامر خياط (أمين عام المنظمة)

رئيس التحرير: هشام يحيى (باحث أقدم – مسؤول الإعلام في المنظمة)

بناية بيت النهضة - الحمرا

صندوق البريد 113-5291 الحمرا بيروت - لبنان

هاتف: (1-961) 738683 - 739074 فاكس: (1-961) 738680